

لقد أثرت الأزمة الناشبة في سوريا على أرواح الملايين من البشر، كما انتشرت تأثيراتها حول العالم. فقد قُتل الآلاف، وتشرد نحو نصف سكان سوريا سواء داخلها أو إلى بلدان مجاورة أو بعيدة. وحتى شهر ديسمبر/كانون الأول 2015، كان حوالي 4.4 مليون سوري مسجلين كلاجئين. وحتى اليوم، تضطر مزيد من الأسر إلى الرحيل عن بيوتها بحثًا عن السلامة والاستقرار في مكان آخر.

وهناك مسؤولية عاجلة أمام العالم لمعالجة هذا الوضع وضمان الربط بين احتياجات اللاجئين على المدى القصير وبين الاستراتيجيات المتوسطة والطويلة الأجل لمساندة كل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة كي يستطيعوا جميعًا إدارة ما يتعرضون له من صدمات مختلفة.

ومع ازدياد الأزمة السورية عمقا، تقوم منظمات إنسانية وإنمائية بتوحيد صفوفها لتجاوز الانقسام التاريخي بين أساليب كل منهما. وتعمل مجموعة البنك الدولي مع المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين معا لتبادل وتحليل البيانات المتاحة عن اللاجئين السوريين في الأردن ولبنان، لا لتحسين فهم أوضاع اللاجئين فحسب، بل للمساعدة أيضا على إيجاد نظام أكثر استدامة لمعالجة احتياجاتهم كلاجئين.

ويظهر هذا التقرير أن اللاجئين السوريين بالأردن ولبنان يشهدون صدمة تلو الأخرى مما يدفعهم إلى العوز. فالأغلبية تعيش في فقر حاليا، وستبقى على الأرجح داخل دائرة الفقر مستقبلا نتيجة لما يتعرضون له من ضغوط نفسية ومالية تؤدي إلى تفاقم ما هم فيه بالفعل.

إن هذه الأزمة تتعلق بالتنمية الطويلة الأجل بقدر ما تتعلق بالاحتياجات القصيرة الأجل. وفي حين أن البرامج القائمة لتوفير المساعدات الغذائية والنقدية ثبتت فعاليتها في الحد من الفقر بين اللاجئين، فإنها لا تستهدف تقديم المساندة المتوسطة والطويلة الأجل. ولذلك فإن التنسيق بين شركاء المساعدات الإنسانية وشركاء التنمية أمر له أهمية كبيرة. فعلى المدى المتوسط والطويل ستحتاج الحكومات والمجتمع الإنساني إلى إطار مؤسسي ومالي مختلف لمعالجة احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة. ويجب أن تتحول السياسات الخاصة باللاجئين إلى الاعتماد على الذات بالتركيز لا على التحويلات وزيادة إمكانية الحصول على الخدمات العامة فحسب، بل أيضا على تيسير الوصول إلى أسواق العمل وتعزيز الاحتواء الاقتصادي. ويمكن للمنظور الطويل الأجل أن يصبح جزءا حيويا من استراتيجية النمو والتنمية للمناطق التي تستضيف اللاجئين. إذ يمكن للاجئين وأفراد المجتمعات المضيفة أن يشتركوا فيما يتحقق من تقدم وبمضون معا إلى الأمام عن طريق توسيع نطاق الخدمات الحالية، وتحقيق التوافق بين الباحثين عن عمل والوظائف المتاحة، وتهيئة بيئة أعمال تشجع على النمو، والاستثمار في الرعاية الصحية والتعليمية للسكان، وتعزيز التجارة الإقليمية، واجتذاب الاستثمار.

وستواصل مجموعة البنك الدولي والمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين العمل معا لتوفير تحليل متعمق وحلول عملية من منظور المساعدات الإنسانية والتنمية. ونأمل بإخلاص أن يساعد هذا على السماح للاجئين والمجتمعات المضيفة أن يحولوا الأزمة الإنسانية إلى فرصة إنمائية، مما يضمن مستقبلا أكثر رخاء واستقرارا للجميع.

حافظ غانم  
نائب الرئيس لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
مجموعة البنك الدولي

كيلي ت. كليمنتس  
نائب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون  
اللاجئين

# أوضاع اللاجئين السوريين: شواهد من الأردن ولبنان

## ملخص التقرير

"اللاجئون بشر كغيرهم من البشر، مثلك ومثلي، كانوا يعيشون حياة عادية قبل أن يصبحوا مشردين، وحلمهم الأكبر أن يستطيعوا العيش حياة عادية مرة أخرى."

بان كي مون – الأمين العام للأمم المتحدة

منذ بدأت الأزمة السورية، نزح أكثر من 6.5 مليون شخص من سكان سوريا داخليا، وصار قرابة 4.4 مليون شخص مسجلين كلاجئين. ويعادل ذلك نحو نصف تعداد سكان سوريا قبل اندلاع الأزمة. ويفضل الاستجابة الإنسانية الضخمة، توفرت الآن ثروة من المعلومات القيمة عن دخل اللاجئين ونفقاتهم، والغذاء والتغذية، والصحة، والتعليم، والتوظيف، ونقاط الضعف، والإسكان، وغير ذلك من مقاييس الرفاه. ولم يتسن لنا حتى الآن تفحص هذه البيانات بشكل كامل يمكننا من تحقيق الاستعادة المرجوة منها لأغراض التحليل والسياسات والتخطيط.

وتعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجموعة البنك الدولي بدأً بيد لتحليل تلك الشواهد، والتأكد من أن صانعي السياسات والمؤيدين لديهم ما يحتاجون من معرفة لتقديم خدمات أفضل لمجتمعات اللاجئين. ويمكن لما تتمتع به مجموعة البنك الدولي من خبرات بشأن الرفاه وكيفية توجيه الرعاية لمستحقيها، جنباً إلى جنب مع خبرة مفوضية شؤون اللاجئين فيما يتعلق باحتياجات اللاجئين أن تؤدي إلى وضع تحليلات وسياسات أكثر فعالية بهدف تحسين أوضاع المسجلين من اللاجئين السوريين الذين يعيشون في الأردن ولبنان، كما يمكنها أن تزيد من كفاءة استخدام الموارد المالية. وهذا التقرير نتاج تعاون شامل بين المؤسساتين، ويهدف إلى تحسين الفهم وبالتالي تحسين أوضاع اللاجئين السوريين المقيمين في الأردن ولبنان.

## النتائج الرئيسية

**اختلاف اللاجئين عن السكان العاديين.** بالمقارنة بما كانت عليه سوريا قبل الأزمة، فإن المقيمين بالأردن ولبنان من اللاجئين السوريين هم أصغر سناً (إذ تقل أعمار 81 في المائة منهم عن 35 سنة، في مقابل 73 في المائة)، ويضمون نسبة أكبر من الأطفال دون الرابعة (ما يقارب 20 في المائة في مقابل 11 في المائة)؛ ونسبة كبيرة منهم من العزّاب (أكثر من 60 في المائة في مقابل 40 في المائة). ولدى اللاجئين أسر أكبر حجماً، لديهم الكثير من الأبناء، العديد منهم متزوجون على الأرجح؛ وتعليمهم أقل ويزيد احتمال عملهم بالزراعة. وقبل أن يصبحوا لاجئين عانى كثير منهم صدمات متكررة في سوريا، وهو ما أدى بهم في نهاية المطاف إلى التخلي عن أصولهم وممتلكاتهم وأموال طلبا للسلامة في البلدان المجاورة. ومن هنا فإن لديهم احتياجات خاصة وفريدة مختلفة عن احتياجات سكان المناطق المضيفة.

اللاجئون السوريون في الأردن ولبنان يعيشون في ظروف مزعزعة. على الرغم من أن الكثير من السوريين مسجلون لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ولدى السلطات المحلية، فإن هذا لا يعنى تمتعهم بحقوق قانونية أو استحقاقهم للمساعدة. وأغلبية اللاجئين في كلا البلدين يعيش على الهامش، في مناطق حضرية أو قريبة من الحضر، والكثير منهم يعيش في مستوطنات عشوائية. وقدرتهم على الحصول على الخدمات الحكومية يعوقها بشدة نقص الإمدادات الناجم عن الزيادة الهائلة في الطلب. ولا يسكن سوى الأقلية في مخيمات اللاجئين حيث يتولى المجتمع الدولي تلبية أكثر احتياجاتهم المادية والتمويلية الأساسية.

وفي عام 2014، فإن سبعة من كل عشرة لاجئين سوريين مسجلين ممن يعيشون في الأردن ولبنان كان يمكن اعتبارهم فقراء.<sup>1</sup> ويزيد هذا العدد إلى تسعة من كل عشرة لاجئين إذا ما أخذنا في الاعتبار خطوط الفقر المستخدمة في كل من البلدين المضيفين. وترتفع نسبة الفقر بين اللاجئين السوريين بالأردن إذا ما قورنوا بلبنان. وهناك في الأردن أيضاً شواهد على أن معدلات الفقر بين اللاجئين قد ارتفعت عدة نقاط مئوية بين عامي 2013 و 2015.

**حجم الأسرة والمسكن هما أفضل المؤشرات على الفقر.** في الأردن على سبيل المثال، يتضاعف تقريباً معدل الفقر إذا ما زاد حجم الأسرة من فرد واحد إلى فردين، ويزيد بنسبة 17 في المائة من طفل واحد إلى طفلين. وتقل معدلات الفقر إلى أدنى حدودها بين العزاب ومن تزيد أعمارهم عن 50 عاماً في حين يعاني من تتراوح أعمارهم بين 35 و 49 عاماً من ارتفاع معدلات الفقر إلى أقصاها. والأسرة التي تستأجر أو تمتلك عقاراً وتعيش في شقة أو منزل خرساني مزود بأبواب للمياه الجارية أو مرابيض ملائمة تكون أقل فقراً.

**اللاجئون أشد عرضة للمعاناة.** حوالي 55 في المائة من اللاجئين في الأردن ولبنان معرضون للفقر النقدي وحوالي 50 في المائة معرضون لصدمات غذائية. فأكثر من 35 في المائة من اللاجئين فقراء اليوم ومعرضون للفقر في المستقبل القريب. ونحو 88 في المائة هم اليوم فقراء أو يُتوقع لهم أن يصبحوا من الفقراء في المستقبل القريب. لكن 12 في المائة فقط من اللاجئين هم الذين لا يُعدّون اليوم من الفقراء أو من المعرضين للفقر في المستقبل القريب؛ وهؤلاء هم الفئة الوحيدة من اللاجئين الذي يمكن في الوقت الراهن اعتبار أنهم لا يواجهون خطر الفقر.

**البرامج الحالية لمساعدة اللاجئين فعالة جداً في الحد من أعداد الفقراء.** في حال تطبيقهما على اللاجئين جميعاً، يمكن لكل من برنامج المساعدة النقدية الذي وضعته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة للأغذية الخاص بمنح قسائم للغذاء أن يخفض أعداد الفقراء بمقدار النصف. وبمقدورهما أيضاً تخفيض أعداد الفقراء إلى أقل من 10 في المائة إذا ما طُبّقاً معاً وبشكل شامل.

<sup>1</sup> تم الحصول على هذا التقدير باستخدام الحد الأدنى النقدي المعتمد لدى المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لأغراض الاستهداف في الأردن، ويستند إلى إجمالي الرفاه وهو صافي برنامج المفوضية العليا للمساعدة النقدية وبرنامج القسائم الغذائية لبرنامج الغذاء العالمي.

غير أن هذين البرنامجين ليسا دائمين ولا يمكنهما إحداث تحوّل من الاعتماد على المساعدة إلى الاعتماد على النفس. فهما يعتمدان بالكامل على المساهمات الطوعية، وحين يتراجع التمويل تعجز أعداد ضئيلة من اللاجئين الأشد عرضة للمعاناة عن الاستفادة منها. وعلاوة على ذلك فإن الحماية الاجتماعية وحدها لا تستطيع إحداث تحول إلى العمل والاعتماد على النفس إذا لم تتوفر القدرة على الوصول إلى الأسواق والفرص الاقتصادية.

تشير هذه النتائج إلى أن النهج الحالي المتبع في إدارة أزمات اللاجئين على المدى المتوسط والطويل ليس مستداماً. وينبغي لهذا التركيز أن يتحول إلى تجاوز مجرد الحماية الاجتماعية للاجئين بحيث يشمل النمو الاقتصادي في المناطق المضيفة للاجئين، لكي يستطيع اللاجئين والمجتمعات المحلية الاشتراك في جني ثمار التقدم الاقتصادي. ومثل هذا التحول الجذري يتطلب استمرار التعاون الوثيق بين المنظمات الشريكة في تقديم المساعدات الإنسانية والتنمية، وذلك من أجل تحويل هذه الأزمة السياسية إلى فرصة إنمائية للجميع.